التنسيق بين مراكز البحوث في الدول العربية

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

التنسيق بين مراكز البحوث في الدول العربية

أبحاث الندوة العلمية الثانية
- الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى -

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤٠٦هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض
١٤٠٦هـ [الموافق ١٩٨٦م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

التقديم ٩

البحث الأول

أسس ترسيخ التعاون وتبادل الخبرات في مجال البحوث

كيف ننمي قاعدة التعاون في ميدان البحث العلمي ١٢
تبادل الخبرات في مجال البحوث ١٣
عقبات تواجه البحث العلمي في الوطن العربي ١٤
أسس ترسيخ التعاون ١٦
مجالات التنسيق والتعاون ١٨

البحث الثاني

الأبعاد الاجتماعية والتنظيمية لصيغ التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات

موضوع البحث وخطة دراسته ٢٣
مدى الحاجة الى مراكز المعلومات وأهدافها ٢٥
أهمية التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات ٢٩
الصيغ التنظيمية للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات ٣٢
مراجع البحث ٤٥

البحث الثالث

حول كيفية الربط والتنسيق بين الجهود والبرامج والأنشطة في مجالات النشر والاعلام والمؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية

مجال النشر والاعلام ٥١
مجالات المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية ٥٤

الملاحق

التوصيات ٥٨
اتفاق تعاون وتنسيق ٦٠

التقديم

البحث العلمي للظواهر الاجتماعية سوية كانت أو معتلة جهد بشري يتطلب قدرا من التقدم الاجتماعي والثقافي، والبحث العلمي وان كان هو الأساس لكل معرفة حقيقية فانه في بلادنا العربية يعاني من عدة صعاب أهمها تأخر القناعة بجدواة وتأخر الأخذ به وقلة الموارد التي ترصد له سواء كانت بشرية أو مادية، وان مراكز البحوث الموجودة في الدول العربية قليلة بل ان بعض الدول العربية لا تتوفر فيها تلك المراكز، وحتى المراكز الموجودة في عدد من الدول العربية تحتاج الى دعم وعناية خاصة تتناسب مع أهمية البحث العلمي في المرحلة الحضارية التي يمر بها عالمنا العربي اليوم.

ولقد أخذت بعض الجامعات تنشىء مراكز للبحوث وهذه ظاهرة صحية تستطيع اذا ما أعطيت القدر المناسب من الدعم البشري والمادي أن تسهم مع المراكز الوطنية المتخصصة للبحث في الوصول الى الحقائق التي تشكل بالتالي أسسا راسخة للسياسات الاجتماعية وسياسات الوقاية من الانحراف بالمجتمع. ويحتاج العالم العربي الى بذل جهود على المستوى الاقليمي العربي في التعاون ما بين المراكز الموجودة فيه، والتعاون يأخذ أشكالا شتى فتعاون يتم في اختيار مواضيع البحوث وفي التعاون على اجراء البحث الواحد وفي تبادل الخبراء وفي تبادل الخبرات وفي تبادل البحوث والمطبوعات وفي التنسيق في عملية الصرف على العمل الميداني والمكتبي وفي أحكام العملية التنسيقية الكلية وفي وضع استراتيجية عربية في البحث العلمي وفي تنفيذ هذه الاستراتيجية والسير وفق هداها.

ان مجالات التعاون أكثر من أن تحصى في هذه المقدمة لكن ما ذكرته يؤكد على أنها عملية من عمليات العمل المشترك الهامة وأهميتها تنبع من قيمة البحث العلمي في حضارة الأمم، وان الحضارة

العربية قامت عندما ازدهرت على البحث العلمي في ميادين المعرفة المختلفة. فاذا ما نهضت الأمة العربية الى مصافات حضارية متقدمة فان البحث العلمي يعد ركيزة أساسية لمثل هذه النهضة وان التنسيق في البحث العلمي بين أجزاء هذا العالم العربي الواسع عملية مطلوبة وقد أعطاها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض ما تستحقه من عناية في مرحلة مبكرة من انشائه ونتوقع ان شاء الله أن تتطور الفكرة مع تطور نشاطات المركز ومع تطور الاهتمام في العالم العربي بالبحث العلمي.

فاروق عبد الرحمن مراد

البحث الأول

أسس ترسيخ التعاون وتبادل الخبرات في مجال البحوث«١»

لو قمنا بدراسة مسحية لمراكز البحوث في العالم العربي لوجدناها قد كثرت في الاونة الأخيرة وانتشرت وتنوعت وهذا يدل على وعي ثقافي وعلى قناعة المسئولين في العالم العربي بأهمية البحث العلمي وماله من أثر فعال في حل المشكلات وتقديم المعالجات العلمية الدقيقة لها.

وهذه المراكز كما تنوعت من حيث التخصص والأهداف فقد تنوعت أيضا من حيث الارتباط والتبعية فبعضها تابع للجامعات والبعض الاخر تابع للوزارات والمؤسسات الحكومية وهناك المراكز القومية المستقلة والمراكز الاقليمية والدولية وهكذا.

وهذه الكثرة تدعونا الى وقفة تأمل وتفكير نهدف منها الى وضع أسس علمية للتعاون وتبادل الخبرات بين تلك المراكز

ولعل هذه الندوة التي دعا اليها مشكورا المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب تكون منطلقا صحيحا لوضع تلك الأسس والاتفاق عليها ثم تحويلها من دائرة الأماني الى دائرة الفعل والالتزام.

والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب يسعى دائما الى ترسيخ التعاون بين الأجهزة والمؤسسات العربية في الميادين التي تدخل في دائرة اختصاصه ويهتم (بتوفير الأساس البحثي العلمي للمسائل والمشكلات الاجتماعية من أجل ارساء قاعدة راسخة من

---

١ – اعداد **د. محمد بن عبد الرحمن الربيع** – مدير مركز البحوث بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

المعرفة الحقيقية التي ينهجها العلم الحديث للاجراءات .. والخطط التي يقصد بها حماية المجتمعات العربية ووقايتها من الجريمة والانحراف وتنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والاجتماعية والجنائية والشرطية على المستوى العربي والدولي وتبادل الخبرات ... والمعلومات معها وربط الجهود الموجهة لمكافحة الجريمة وتطوير أساليب ووسائل مكافحتها والتعريف بأحكام التشريع الجنائي الاسلامي وما تضمنه من مبادىء ونظم تطبيقية متكاملة).

كيف ننمي قاعدة التعاون في ميدان البحث العلمي :

ان احساسنا بالمشكلة وتفكيرنا في ايجاد حل لها هو المنطلق السليم للوصول الى ذلك الحل.وأعتقد أن الباحثين العرب والمسلمين لديهم احساس قوي بذلك ورغبة أكيدة في ايجاد قنوات اتصال وتفاهم فيما بينهم وذلك سيؤدي في النهاية – ان شاء الله – الى قيام التعاون في ميدان البحث العلمي على أسس راسخة سليمة ومن منطلق الحرص على المصلحة العامة والاستفادة من الخبرات العربية في ميدان البحوث.

وأول خطوة في الطريق الصحيح الى التعاون هي التعارف فلكي نتعاون يجب أن نتعارف وهذه .. الندوة التي هي من حسنات المركز العربي للدراسات الأمنية منطلق من منطلقات التعارف أولا ثم التنسيق والتعاون ثانيا ولذلك يجب القيام بحصر شامل دقيق لمراكز البحوث في العالم العربي ومعرفة المؤهلين في هذا الميدان للاستفادة الكاملة من علمهم وخبرتهم على مستوى العالم العربي الواسع وهذا أمر يؤسفني أن أقول أنه لا يزال ضعيفا مع رغبة الجميع من أفراد ومؤسسات في تنميته والاستفادة منه.

تبادل الخبرات في مجال البحوث :

من الملاحظ في العالم العربي أن مراكز البحوث على كثرتها النسبية لا يقوم بينها تعاون وتنسيق وتخطيط في هذا الميدان ولذلك اضرار كثيرة جدا من ذلك :

١ – هدر الطاقات والأموال في بحوث مكررة.

٢ – عدم استفادة كل مركز مما توصل اليه المركز الآخر

٣ – اضاعة الجهد والمال والوقت في بحوث تبدأ من الصفر مع أن التنسيق والتعاون كان من الممكن أن يؤدي الى بحوث مركبة يبدأ البحث الثاني من حيث انتهى الأول .. والثالث من حيث انتهى الثاني وهكذا ..

٤ – عدم الاستفادة الشاملة والدقيقة من الباحثين الممتازين – وهم عملة نادرة – لأن جهودهم مبعثرة في مراكز متعددة غير متعاونة.

٥ – انعدام التعاون وتبادل الخبرات.

٦ – اللجوء الى مراكز أجنبية في البحث والتخطيط وعدم الاستفادة من الخبرة العربية في هذا الميدان.

٧ – شعور الباحثين العرب والمسلمين بالغربة فيما بينهم نتيجة لعدم التعارف وعدم التنسيق وتبادل الخبرات.

عقبات تواجه البحث العلمي في الوطن العربي

البحث العلمي هو قمة التفكير والوعي وثمرة المعرفة والطريق السليم لحل المشكلات والبحث العلمي تعترضه عقبات وصعاب ولكن تلك العقبات يجب ألا نقف أمامها عاجزين بل علينا أن نفكر في حلول لها لكي ينطلق البحث في مساره الصحيح ومن تلك المعوقات باختصار :

١ - ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي فنحن في المملكة العربية السعودية مثلا لا نشكو من ذلك ولكنها على المستوى العام للبلاد العربية من أهم معوقات البحث العلمي.

٢ - التعقيدات الروتينية والاجراءات الادارية التي تعيق انطلاق البحث العلمي.

٣ - القلة النسبية في عدد الباحثين الجادين في الوطن العربي.

٤ - قلة المساعدين للباحثين فمن المعروف في مراكز البحث المتقدمة أن كل باحث له مجموعة من المساعدين حتى لا يضيع وقته الثمين في الأعمال التحضيرية والادارية.

٥ - ضعف التجهيزات والمعامل.

٦ - عدم وجود خطط مرسومة بدقة للبحث العلمي على مستوى الأقطار العربية كل على حدة وعلى المستوى العام للوطن العربي.

٧ - عدم الربط الدقيق بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع وخطط التنمية فتجد البحوث مثلا تدور حول أمور لا ضرورة لبحثها بينما تهمل مشكلات حقيقية تواجه المجتمع أو تخدم خططه الوطنية في التنمية.

٨ – ضعف المكتبات ووسائل تقديم المعلومات.
٩ – ضعف وسائل الاتصال وتبادل المعلومات بين المراكز في الوطن العربي وبين المراكز العالمية المتقدمة.
١٠ – التأخر في نشر البحوث العلمية مما يؤدي الى عدم الاستفادة العامة منها.
١١ – انصراف المؤهلين عن البحث العلمي واتجاههم الى مجالات أخرى أكثر شهرة وربحا.
١٢ – هجرة الباحثين الممتازين الى البلاد الغربية أو ما يسمى بهجرة العقول ونزيف المخ البشري.

هذه المعوقات وغيرها تدعونا الى وقفة تأمل وتفكير، هل من الممكن تجاوز تلك العقبات ؟ الجواب **نعم** يمكن تجاوزها لو أخذنا الأمر بشيء من الحزم والجد والتحليل العلمي لكل معوق ودراسة أسبابه ونتائجه وطرق التغلب عليه وتجاوزه. أما أن يكون همنا أن نقول أن هناك معوقات ولا نحاول ايجاد الحلول وطرح المقترحات الهادفة الى تجاوز تلك العقبات فاننا بذلك لن نصل الى الطريق السوي المؤدي الى تقدم البحث العلمي في الوطن العربي.

أسس ترسيخ التعاون

أولا : الحصر الشامل الدقيق لمؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي

وهذه هي الخطوة الأولى لكي يكون التعاون مبنيا على أصول ثابتة وعلى وضوح في الرؤية وهذا أمر ليس بالعسير فمركز كبير كالمركز العربي للدراسات الأمنية يستطيع أن يحصر المراكز الموجودة في العالم العربي المعنية بالدراسات الأمنية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تستطيع أن تحصر المراكز والمؤسسات المعنية بالتربية والثقافة والعلوم والمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا في الرياض يستطيع أن يحصر ويتعرف على كل المراكز المعنية بهذا الجانب وهكذا ..

ثانيا : الحصر الشامل الدقيق للباحثين في الوطن العربي :

ان كثيرا من الباحثين العرب في تخصص واحد لا يعرف بعضهم بعضا ولا يدري بعضهم عما يقوم به الاخر من بحوث في ميدان مشترك بينهما وهذا يؤدي الى التكرار وعدم التعاون واهدار الطاقة والوقت.

ثالثا : على مستوى البلد الواحد :

لا بد أن يكون لكل بلد خطة وطنية للبحوث والهدف من ذلك :

١ – عدم التكرار
٢ – توجيه أكثر البحوث الى معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع.
٣ – خدمة خطط التنمية.
٤ – خدمة الفكر الاسلامي والالتزام به.
٥ – التكامل بين مؤسسات البحث العلمي والتعاون والقيام ببحوث مشتركة.

٦ – الاستفادة من الأجهزة والمكتباب المتوفرة لدى مركز ما من قبل منسوبي المركز الآخر.
٧ – الدراسات المشتركة للأمور التي تتطلب تخصصات متعددة.

رابعا : على مستوى العالم العربي :
١ – تقوية أواصر الوحدة والتعاون بين الشعوب العربية والانتماء للفكر الاسلامي الأصيل.
٢ – استفادة كل بلد عربي من معطيات البحث العلمي في البلد الآخر
٣ – الاستفادة من الخبرة العربية المشتركة.
٤ – التكامل بين مراكز البحوث المتشابهة.
٥ – تبادل المعلومات.
٦ – تبادل الخبرات والزيارات والمشاركة في الندوات.
٧ – التعاون في ميدان التدريب والاعداد للباحثين.

مجالات التنسيق والتعاون

هناك مشكلات مشتركة بين البلاد العربية ومن المناسب أن يقوم تعاون علمي في دراستها وتقديم الحلول السليمة لها.

والبلاد العربية بينها تقارب كبير جدا في المشكلات الاجتماعية مثلا ثم ان المنطلقات الفكرية الاسلامية التي تحكم البلاد العربية والتقارب في العادات والتقاليد وحرص الجميع على تقوية أواصر المحبة والتعاون بين الشعوب العربية كل ذلك يجعل للبحوث المشتركة فائدة كبيرة.

ويمكن أن نعطي أمثلة لمجالات التنسيق :

١ - عند دراسة قضية اجتماعية مثلا سوف نلاحظ أن مراكز البحث الاجتماعي تقوم متفرقة بدراسات جزئية صغيرة حول المشكلة وربما وصلت الى نتائج غير متناسبة داخل البلد الواحد لأن كل مركز لا يعرف عما يدور في المركز الثاني شيئا أو يكتفي بالسماع فقط ولكن لو وضع تخطيط سليم لعلاج المشكلة ووزع على المراكز المتشابهة وتم الاتفاق على أن يدرس المركز الفلاني جانبا معينا من المشكلة أو تأثيرها في اقليم ما مثلا على أن يقوم مركز اخر بدراسة جانب آخر أو اقليم آخر ثم جمعت نتائج الدراسات وتمت مناقشتها وتنسيقها واعتمادها فاننا سنصل الى حلول دقيقة قائمة على الدراسة المتأنية والتعاون العلمي مع عدم اغفال الفروق الحقيقية بين اقليم وآخر

٢ - الاستفادة من الدراسات والجهود السابقة حتى لا نبدأ في كل دراسة من نقطة الصفر بل من حيث انتهت الدراسات السابقة وهذا لا يمكن أن يتم الا بالتنسيق والتعاون.

٣ - البحث الجماعي :

لم يعد البحث العلمي في عصرنا بحثا فرديا يقوم به باحث يعزل نفسه عن الآخرين ولم يعد التخصص العلمي الدقيق على أهميته

ووجوب تنميته كافيا في معالجة المشكلات العصرية بل أصبح من الواجب تنمية روح البحث الجماعي وعقلية الفريق والعمل الجماعي لأن المشكلات الاجتماعية مثلا أصبحت متداخلة ولا بد لدراستها وتحليلها من تضافر مجموعة من التخصصات العلمية المختلفة ليقوم كل متخصص بدراسة المشكلة من زاويته ويقوم المتخصص الآخر بعلاج الجوانب الأخرى للمشكلة ومن مجموع الدراسات يتم تقديم العلاج المتكامل وهنا نرى فائدة فرق البحث والبحث الجماعي وهذه قضية تبدو واضحة في علاج المشكلات الاجتماعية وفي دراسات التنمية والتخطيط ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة التكامل والحوار المباشر بين أصحاب التخصصات المختلفة المكلفين بدراسة قضية ما أو وضع خطة أو تقديم مشكلة حتى لا تأتي الدراسة مفككة الأوصال وحتى لا يسعى كل متخصص الى ابراز المشكلة وطرح العلاج من زاويته دون النظر الى الزوايا الأخرى فاذا كان عصرنا الحديث هو عصر التخصصات الدقيقة نظرا لاتساع المعرفة البشرية فان عصرنا أيضا هو عصر البحث الجماعي المتكامل.

٤ – سرعة تبادل المعلومات :

اذا كنا نعيش في عصر يحلو للبعض أن يطلق عليه عصر تفجر المعلومات وعصر السرعة فاننا يجب أن نستفيد من السرعة والمعلومات في ميدان البحث العلمي وأن يتم التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والمعلومات في البلاد العربية في ذلك ويمكن تحقيق ذلك فيما يلي :

أ – القناعة بأن المعلومات – الا ما كان له خصوصية – ملك للجميع ومن الواجب تيسير الحصول عليها.

ب – تنظيم المعلومات داخل مراكز البحوث وتبويبها بطريقة تجعل من السهل الحصول عليها.

جـ - ادخال نظم المعلومات الحديثة في مراكز البحوث والاستفادة من معطيات العصر في ميدان الحاسب الآلي وغيره.

د - تقوية شبكة نقل المعلومات بين مراكز البحوث واعتماد نظام معين من أنظمة نقل المعلومات يكون مناسبا للدول العربية كلها ليسهل نقل المعرفة وتبادلها.

هـ - وجود مراكز معلومات تخدم الدول العربية جميعا تكون تابعة للمنظمات العربية المشتركة على أن يتخصص كل واحد منها في ميدان معين من المعلومات والبحوث. وأقرب مثل لذلك «**المركز العربي للدراسات الأمنية**» الذي نجتمع في رحابه فهذا المركز يمكن أن يكون من أهم أقسامه «قسم المعلومات» ينشأ على أحدث الأساليب العلمية في التخزين والتبويب وله شبكة نقل واستقبال ممتازة بحيث يكون مرجعا لجميع الدول العربية في ميدان الدراسات الأمنية وهو بذلك يقدم خدمة علمية ممتازة في هذا الميدان المهم والخطير.

و - تطوير أقسام التوثيق العلمي والاحصاء والتحليل.

ز - وجود مجلات علمية متخصصة على مستوى البلاد العربية مع تيسير الحصول عليها للباحثين والمتدربين.

٥ - عقد الندوات العلمية على مستوى الوطن العربي :

الندوات العلمية لها فوائد كثيرة جدا اذا أحسن التخطيط والتحضير لها لأنها من أهم العوامل في ميدان ترسيخ التعاون وتبادل الخبرات والتعارف بين المتخصصين في ميدان علمي واحد أو متقارب.

والبلاد العربية لم تقصر في هذا الميدان ولكني أرجو أن ينظر الى الأمر بشيء من الجدية والتخطيط ضمانا للاستفادة من تلك

الندوات وذلك بمراعاة ما يلي :

أ – وضع تصور دقيق وواضح لكل ندوة.
ب – حسن اختيار المشاركين.
جـ – اعطاء وقت كاف للمشاركين لكتابة البحوث.
د – أن تكون توصيات الندوة دقيقة وواقعية يمكن تنفيذها. ولا شك أن توصيتين أو ثلاث يلتزم الجميع بتنفيذها خير من عشرات التوصيات الخيالية التي لا تجاوز الورق الذي كتبت عليه.
هـ – المتابعة الدقيقة للتوصيات ومعرفة ما نفذ منها وما لم ينفذ.
و – التقييم الشامل والدائم لنتائج الندوات السابقة ومعرفة ايجابياتها وسلبياتها وأخيرا فان هناك فوائد للندوات قد تظن لأول وهلة هامشية ولكنها في الواقع تؤدي الى فوائد عظيمة كالتعارف بين المتخصصين والمناقشات الجانبية والشعور العام بالاخوة والصداقة.

٦ – ايجاد مراكز اقليمية متخصصة :

المراكز الاقليمية المتخصصة التي تخدم العالم العربي من ضروريات العصر ومن متطلبات التعاون والتنسيق وعلى الدول العربية أن تكثر منها وأن توزعها وتبثها في العالم العربي لما لها من فوائد كثيرة مثل :

أ – تجميع الطاقات والخبرات الممتازة.
ب – الخدمة الجيدة للبحوث والتدريب على مستوى الوطن العربي.
جـ – النظرة الشاملة الى مشكلات العالم العربي ككتلة واحدة.
د – التنسيق بين المراكز المحلية المتشابهة.
هـ – تنمية الخبرة العربية واعداد جيل من الباحثين العرب.
و – مساعدة الدول التي لا تستطيع انشاء مراكز قوية.

٧ – تقوية الروابط بين المراكز المحلية والاقليمية وبين المراكز الدولية :

مع تشجيعنا للمراكز الاقليمية التي تقام على المستوى الخليجي أو العربي الا أننا يجب ألا ننسى أن العالم العربي جزء من العالم الاسلامي الكبير وعليه أن يسعى الى تأكيد وتقوية الروابط مع الشعوب الاسلامية لأن رابطة العقيدة أقوى الروابط وأولاها بالعناية والرعاية ولأن العالم الاسلامي ينظر الى عالمنا بشيء كبير من الاحترام والتقدير لأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ولا ننسى أن في العالم الاسلامي خبرات علمية ممتازة يجب الاستفادة منها وتشجيعها.

ثم أن العالم العربي جزء من العالم الكبير عالم البشرية والفواصل والحدود غير موجودة في عالم البحث والمعرفة وعلينا أن نسعى الى العلم ونطلبه في أي مكان مع محافظتنا على عقيدتنا وأصالتنا ولذلك فلا بد من الاستفادة من الخبرة العالمية المتقدمة في ميدان البحث العلمي الرصين.

وهناك مجالات للتعاون والتنسيق غير ما ذكرت .. ولكنني – أظن أن ماذكر سابقا هو من المجالات المهمة التي ينبغي تدارسها في هذه الندوة.

البحث الثاني

الابعاد الاجتماعية والتنظيمية لصيغ التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات«١»

(١)
موضوع البحث وخطة دراسته

يهدف هذا البحث الى الوصول الى تصور لصيغ التنسيق والتعاون بين الدول العربية في انشاء واستخدام مراكز المعلومات. ومن الملاحظ في الوقت الحاضر أن المعلومات أصبحت تؤدي دورا واضح الأثر في نشر العلم والمعرفة في مختلف جوانب النشاط الانساني الأمر الذي جعل الدول الحديثة - وهي مدركة تماما لهذا الدور - تسعى جاهدة الى الاهتمام بمراكز المعلومات والتوثيق.

ويتضمن هذا البحث تحليلا علميا لمفهوم مراكز المعلومات ووحدات التوثيق، ووظائفها، وأنشطتها، والعوامل التنظيمية لانشائها، في ضوء مفاهيم علم الاجتماع التنظيمي، على أساس أن مراكز المعلومات هي وحدات تنظيمية ذات أهداف وخصائص معينة، وتقوم بمجموعة من الوظائف والأدوار الاجتماعية، ويتخللها علاقات رسمية وغير رسمية، وبها من العناصر البشرية ما تتكامل أدواره في سبيل تحقيق أهدافها، وبالتالي تقوم دراستها - في هذا البحث - على النظر من بعدين رئيسيين من أبعادها وهما :

★ **البعد الاجتماعي** باعتبار أنها هيئات رسمية تنتمي الى وسط اجتماعي معين، وتتأثر بظروف المجتمع الذي تنشأ فيه،

---

١ - اعداد **د. حامد عبد المقصود عبد الهادي** - الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة الملك سعود

وامكاناته، وثقافته، وعلاقاته، وظروف الاتصال به، ونظمه الاقتصادية، والسياسية بوجه خاص.

★ **والبعد التنظيمي** الذي يفرض على المجتمع الحديث أن يسجل خبراته، ويجمع أوعيتها، ويعرف الآخرين بها، وييسر الافادة منها، من خلال صياغة أهداف واضحة، وتوفير أجهزة رسمية، وامكانات تنظيمية، وقوى بشرية، وقواعد لضبط العلاقات والسلوك، يبتدعها هذا المجتمع، ويوجهها كلها لصالح أفراده، وبالتالي أصبح لهذه الأجهزة الرسمية اسم يدل عليها كوحدات تنظيمية لها كل خصائص التنظيم الحديث، ومن ثم أصبح لها مكان واضح بين وحدات الدراسة العلمية في مجال علم الاجتماع التنظيمي.

ولهذا سوف يركز البحث على تحليل الأسس الاجتماعية والتنظيمية التي تقوم عليها هذه المراكز، مستخلصا صيغ التنسيق والتعاون الممكن تحقيقه بين الدول العربية التي تركز في أهدافها على انشاء واستخدام هذه التنظيمات.

وفي سبيل تحقيق ذلك سوف يتضمن التحليل العلمي في هذا البحث العناصر التالية، باعتبارها الأركان الرئيسية التي تقوم عليها خطة البحث وهي :

- مدى الحاجة الى مراكز المعلومات وأهدافها.
- أهمية التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات.
- الصيغ التنظيمية للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات.

وسوف يقتصر التحليل في هذا البحث على هذه الأسس التي تتصل بمراكز المعلومات بصفة عامة، أما في مجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة فنرجو من الله التوفيق في تناولها في بحث قادم ان شاء الله.

(٢)

مدى الحاجة الى مراكز المعلومات وأهدافها

ان المتتبع للنشاط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الحديثة يلاحظ ما طرأ عليها من تطور في وسائل الانتاج، وأساليبه، ومجالاته، من حيث استخدام الآلات، وتقسيم العمل والتخصص. كذلك ما يلاحظ من كبر حجم المنظمات والهيئات واتساع نطاقها، وزيادة عدد المشتغلين بها.

ولقد أصبح من الضروري لكي تحقق هذه المؤسسات الانتاجية أهدافها أن يتوفر لها القدر الكافي من المعلومات والمعارف التي تسهم في زيادة كفاءة أدائها، وفي تحقيق تطورها، وفي توفير التقدم العلمي لها، ولا بد من تنظيم هذه المعلومات بشكل يعين الادارات في أجهزة الانتاج والخدمات على اتخاذ القرارات السليمة في عمليات التخطيط والمتابعة، وتقويم الأداء. وكذلك في رسم السياسات الجديدة أو تعديل السياسة القائمة، وبالتالي لا بد أن تشتمل المعلومات على البيانات الخاصة بحجم الانتاج وظروفه، ومتطلباته، وظروف المنافسة والأسعار، والمواد الخام.

ومن أهم الأمور التي تتحقق من توفير الرصيد الكافي من المعلومات على نطاق المشروعات والهيئات في الدولة :

١/٢ (٠) تنمية قدرة المجتمع والدولة والأفراد على الافادة من المعلومات المتاحة سواء المحلي منها وما يتحقق في الدول الأخرى، وبالتالي ترشيد ما تقوم به الدولة، أو ما يقوم به الأفراد من جهود عملية في ميادين الانتاج والخدمات، والبحث العلمي، على ضوء ما هو متاح من هذه المعلومات.

٢/٢ (٠) التعرف على الظروف المحيطة بالعمل سواء ما كان منها متصلا بالحياة العامة في المجتمع، أو بالحياة الخاصة بالأفراد،

وسواء كان ذلك في مجال الادارة، أو في مجالات الدفاع والأمن القومي. وكذلك ادراك ما قد يطرأ على هذه الظروف من تغير، والتعرف على ابعاده وطبيعته، والكشف على الأساليب والأنشطة التي تمكن الأفراد أو المجتمع من مواجهة نتائج هذا التغير، والوصول الى حالة من التوافق والتأقلم مع هذه الظروف المتغيرة.

٣/٢ (٠) توفير الأساليب الحديثة لحل المشكلات والكشف عن البدائل الممكنة لها، ووضوح الاختيارات التي تكفل الحد من نتائج هذه المشكلات، وآثارها على العمل الاجتماعي في المستقبل.

٤/٢ (٠) رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والفنية في قطاعات الانتاج والخدمات، عن طريق الوضوح الذي توفره المعلومات المنظمة سواء أمام المنفذين أو المتابعين أو المقومين للعمل في ميادين هذه الأنشطة وضمان القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات.

٥/٢ (٠) ويمكن القول، بوجه عام، ان للمعلومات أهميتها الكبرى في زيادة حصيلة النمو في كل وحدة انتاجية في الدولة، بل وفي كل وحدات العمل بها بحيث لم يعد ثمة شك في اسهام المعلومات في تحقيق الرفاهية على المستوى القومي، هذا فضلا عما يحققه الدعم لنظم المعلومات من تدفق ومضاعفة المعلومات نفسها سواء من مصادرها الأجنبية أو المحلية.

ومن بين الأمثلة على أهمية نظم المعلومات وعلى ما تحقق من تدعيمها، وتوفير خدماتها ما حدث نتيجة لنشاط معهد بحوث المطاط في ماليزيا، فقد اتضح أنه في المدة من سنة ١٩٦٠م الى سنة ١٩٧٠م أن جهود المعهد أدت الى ارتفاع انتاج الشركات الماليزية الصغيرة من المطاط بنسبة ١٠٠٪. كذلك أدى نشاط

المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين الى ارتفاع انتاج الأرز بنسبة ٣٠٪. في حين أنه لم تحدث أية زيادة على الاطلاق في انتاج الدول المناظرة في نفس الفترة، وفي نفس المنطقة، تلك الدول التي كانت في ذلك الوقت تفتقر الى نظم جيدة وفعالة للمعلومات.

٦/٢ (٠) وهذا يدل على أنه في مقدور الادارة الواعية لنظم المعلومات وأهميتها أن تقدم المعلومات للمستفيدين منها بأقل التكاليف، وبتوفير الوقت والجهد، ومن الحقائق التي أمكن استخلاصها بوجه عام أن المهنيين المؤهلين تأهيلا عاليا، الذين يحتاجون الى المعلومات، يقضون حوالي ٢٠٪ من وقتهم بحثا عن المعلومات، واذا أدركنا ما يحدث الان من نمو في عدد هؤلاء المستفيدين، والتنوع في احتياجاتهم للمعلومات فاننا نجد أن وقتا كبيرا من ساعات العمل والانتاج يصرف في سبيل البحث عن المعلومات، وبالتالي تبدو أهمية تنظيمها وتيسير الحصول عليها.

٧/٢ (٠) كذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن تنظيم المعلومات يكفل ميزات هامة من بينها الحد من الآثار المترتبة على ما حدث عن ظاهرة «فجوة المعلومات»، اذ تبين في العصر الحاضر أن كثيرا من الدول تعاني من نقص حاد في امكاناتها، ومواردها البشرية منها والمالية، والتي يمكن تكريسها لانتاج المعلومات العلمية والتكنولوجية وتوفيرها. وتستطيع هذه الدول أن تستفيد من تلك التي تقدم انتاجها في مجال المعلومات عن طريق اتاحة الفرصة لجميع فئات المسئولين فيها عن اتخاذ القرارات، وكذلك رجال الأعمال والباحثين والمهندسين والعلميين والاجتماعيين وغيرهم للاطلاع على ما وصلت اليه لكي تعوض هذا النقص عن طريق تيسير سبل الايصال والتداول، وبذلك يمكنها أن تقلل من حدة هذا التفاوت.

٨/٢ (٠) ومن الأمور الهامة كذلك أن توفر المعلومات وتنظيمها في مجال البحوث بوجه خاص يسهل على الباحثين الوقوف على ما استحدث في فروع المعرفة المختلفة، ويجعلهم يتمكنون من الاطلاع على ما يتدفق من المعلومات، كل في تخصصه، ودون عناء كبير، وفي أقل وقت ممكن.

(٣)

أهمية التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات

ان التنسيق والتعاون بين الدول العربية في تداول المعلومات وتبادلها في مختلف جوانب المعرفة يحقق على مستوى العالم العربي أهدافا علمية واجتماعية واقتصادية تفيد في قطاعات الانتاج المختلفة، وييسر سبل الاتصال العربي ذلك أن هذا التعاون :

١/٣ (٠) يحقق الفائدة لجميع الجهات المشتركة فيه، لأن المعلومات ليس لها حدود، اذ تعتبر المعلومات الموجودة في جهة ما من العالم العربي ملكا للعاملين في جهة أخرى منه اذا نقلت بنظام وسرعة الى مختلف أقطاره، وحينئذ تكون ذات فائدة كبرى. ولا يبذل جهد كبير في محاولات جديدة للكشف عنها، أو تنظيمها. وانما ينصرف الجهد أساسا الى توفير الاهتمام بالمصادر المتاحة، واستخدامها أحسن استخدام، وبالتالي تزداد فرص التطبيق والنقد والتمحيص.

كما يتوفر الوقت للدراسة والكشف والتحليل واستخلاص النتائج. كذلك تتاح الفرص لاختبار المعلومات للتأكد من مدى نجاحها في تقدم المعرفة.

وهذه الوسيلة الهامة في تنسيق المعلومات أتاحت للدول المتقدمة أكبر فرصة للحصول على كم كبير من حقائق العلم والمعرفة في مختلف المجالات مما وفر لها وقتا وجهدا، وأدى الى تراكم المعلومات التي يشارك فيها كل طرف بنصيب، ومن ثم يمكن أن يستفيد منها العالم العربي بأسره.

٢/٣ (٠) ينمي هذا التعاون العلمي في مجال تنسيق المعلومات والأجهزة والمعدات بوجه خاص، وفي المجال العلمي بوجه

عام، الأفكار والعادات وأساليب السلوك التي تسهل بدورها التعاون في مجالات أخرى، وتيسر الاتصال، وتحقق التفاهم، مما يؤدي الى تأكيد قيم التعاون والتساند والتكامل في جو العمل العلمي في العالم العربي، وبالتالي يمكن أن يسهم هذا في ايجاد جو تعاوني عام ينعكس أثره، وتعم نتائجه على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، الأمر الذي يوفر سبل وامكانات التعاون في كثير من مجالات العمل العربي المشترك.

٣/٣ (ﻫ) ان التعاون والتنسيق بين مراكز البحث العلمي في مجالات العلوم المتعددة، الطبيعية منها والانسانية، يسهم في الوصول الى صيغ علمية للمصطلحات والمفاهيم في مجالات هذه العلوم، بصور أكثر تحديدا، وأدق في قواعدها ونتائجها، حين يتحقق هذا التعاون بين الاخصائيين والباحثين المشتغلين بهذه العلوم، وبالتالي يؤثر ذلك على توفر عنصر الدقة في نقل المعرفة والمعلومات وتبادلها بين المراكز على المستوى القومي والعالمي.

٤/٣ (و) يساعد هذا التعاون العربي في مجال المعرفة ونقل المعلومات على نطاق العالم العربي الى تجاوز القيود التي تفرضها ظواهر الاختلاف بين النظم الاجتماعية، والتيارات السياسية وبالتالي يؤدي هذا التعاون في مجال نقل المعلومات الى أن يقل أثر هذه الاختلافات، ومن ثم تنشأ في المجتمع العربي نقط ارتكاز فكري وعلمي وثقافي تمكن تيار التضامن العربي من أن يقوم على أسس متينة، ومن ثم يصدق القول بأن التعاون في مجال المعلومات يقود الى تماسك عربي أكثر قوة وتأثيرا في تيارات الفكر العالمي، بحيث يكون أكثر فعلا وأقوى تأثيرا من الصورة الموجودة في الوقت الحاضر. كذلك تهيىء

الأنشطة التي تستخدم في عملياتها ونقلها المناخ الملائم لهذا التضامن العربي.

٥/٣ (٠) ييسر تنظيم المعلومات وتبادلها عبر طريق المراكز العلمية على المجتمع العربي تنمية قدراته الذاتية فيما يتعلق باستخدام الوسائل الكفيلة بانتشار المعرفة والمعلومات. فمن الملاحظ الآن – أن بعض المجتمعات المعاصرة أكثر تقدما ورقيا من كثير من دول العالم في مجال القواعد والوسائل المستخدمة في حفظ المعلومات ونشرها. وهي متقدمة كذلك من حيث حجم البيانات الأولية التي تعالج الموضوعات العلمية المتعددة، وفي عدد وأثر الوسائل المتاحة للمستفيدين من هذه المعلومات واستخدام الأجهزة، وتنظيم المعلومات على مستوى العالم العربي يخفف من ظاهرة عدم التوازن الذي نلاحظه الآن على نطاق العالم كله في هذا المجال.

٦/٣ (٠) يعتبر التعاون العربي والتنسيق في مجال تنظيم المعلومات والتنسيق بين الدول العربية في استخدام الأجهزة مدخلا طبيعيا للتعاون والتنسيق على النطاق العالمي، وتعتبر المؤسسات التي يتم من خلالها التعاون والتنسيق نافذة طبيعية وفعالة يطل منها المجتمع العربي على المجتمعات الأخرى. ومن ثم يمكن القول بأن المعلومات تفيد في زيادة معرفة المجتمع العربي في هذه المجتمعات، وما وصلت اليه من علم وفن ومعرفة، وحينئذ تزداد فرص الاختيار الواعي للفكر، والانتقاء والاستفادة من الوسائل «التكنولوجية» ذاتها. كذلك يمكّن التعاون العربي والتنسيق بين مراكز البحث العلمي الدول العربية من الوقوف على أشكال التنظيم والتنسيق المستخدمة في الدول الأخرى، والوقوف على أساليب العلم التي تدار بها أجهزة التعاون والتنسيق، وطبيعة الهيئات التي تديرها حكومية كانت أو فردية

(٤)

الصيغ التنظيمية للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات

٠/٤ المركز القومي للمعلومات :

١/٤ المقومات التنظيمية اللازمة لتحقيق هذه الصيغة للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات :

قبل أن نعرض للصيغ الممكنة للتنسيق والتعاون في انشاء واستخدام مراكز المعلومات بين العالم العربي لا بد أن نعرض للمقومات التنظيمية التي ينبغي توفرها لتيسير سبل التنسيق والتعاون، باعتبار أن هذه المقومات هي الأسس التي تحدد ما يستطيع العالم العربي أن يقوم به في هذا المجال، كما أنها تعتبر الضمان الوحيد لتنظيم وتداول هذه المعلومات والافادة منها في مجالات التطبيق.

١/١/٤ (٠) لابد من أن تتوفر للعالم العربي أهداف قومية بعيدة المدى (استراتيجيات عليا) لتحديد الطريق الواضح الذي يسلكه العمل التعاوني العربي في سبيل تحقيق هذه الأهداف، حتى لا تتنافر الهيئات المسئولة عن تنظيم المعلومات في أهدافها الخاصة. وحول هذه الأهداف القومية العليا تصاغ الأهداف الفرعية لوحدات المعلومات على المستويات المختلفة، سواء كانت هذه الوحدات نوعية أو موسوعية.

٢/١/٤ (٠) أن يتوفر للعالم العربي كذلك نواة من المؤسسات الاقليمية التي تهتم بأوعية المعلومات كالمكتبات الاقليمية ومراكز التوثيق ومراكز المعلومات الاقليمية، التي هي الأدوات الكفيلة بتخزين البيانات وجمع المعلومات، وتحليلها، ووضعها في صورة يستفيد منها من يطلبها، أي أنه لا بد من توفر هذه المؤسسات أولا على المستوى الاقليمي.

٣/١/٤(٠) أن يتوفر للعالم العربي كذلك مجموعات من العاملين المؤهلين للعمل بمراكز المعلومات سواء منهم الباحثون والعلماء والفنيون الذين يعملون على الأجهزة بوحدات المعلومات على اختلاف مناشطها، على أن يتمتع هؤلاء بحد عال من الخبرة والتدريب.

٤/١/٤(٠) أن توجد قنوات اتصال فعالة ذات اتجاهين، حتى يسهل الاتصال بالمصادر الشخصية للمعلومات كالمستشارين الفنيين، والباحثين العلميين، والعاملين بمؤسسات البحث والمعاهد الفنية، وحتى يسهل الاتصال أيضا كذلك بالمستفيدين من المعلومات من خلال هذه القنوات.

٥/١/٤(٠) أن يتوفر على مستوى العالم العربي تشكيل أو نمط تنظيمي يجمع هذه القنوات التنظيمية ويجسد الأهداف القومية والمصادر البشرية وقنوات الاتصال في هيكل أو صيغة عامة وشاملة، أي في تنظيم قومي واحد للمعلومات، ذي فروع مترابطة ومتناسقة، وبذلك يمكن استكمال الجوانب التنظيمية لهذا الجهاز المركزي.

٢/٤ معوقات تواجه هذه الصيغة المطلوبة :

تعتبر المرحلة الحاضرة هي مرحلة السعي لتحقيق هذه الصيغة المطلوبة للتعاون العربي في مجال تنظيم المعلومات، أو استخدام الأجهزة.

ولكنها تواجه بمعوقات تتمثل في غياب ما ذكرنا من المقومات من جهة، وكذلك في وجود معوقات أخرى، منها على سبيل المثال :

١/٢/٤(٠) عجز بعض الادارات والحكومات في العالم العربي عن ادراك أهمية المعلومات في معادلة النمو الاقتصادي الحديث. وربما يعود ذلك الى خوف بعض الاداريين والمسئولين

الرسميين في بعض الأحيان على أسرار العمل خشية تسرب ما يضر منها بأمن الوطن في تقديرهم عندما تنشط الأجهزة المعنية في جمع المعلومات. ويدل هذا على انتشار ظاهرة التعقيد التي يواجهها الباحثون عندما يرغبون في جمع البيانات من الحقول الميدانية لأبحاثهم، وهذه مشكلة تحتاج الى دراسة مستفيضة على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي والحكومات العربية بوجه عام.

٢/٢/٤ (٠) كذلك يمكن أن يقف العجز المالي أو القيود المالية حجر عثرة أمام انشاء واستخدام مراكز المعلومات، مما يحول دون الوصول اليها. ففي بعض الدول العربية لا يتحقق لها من المال القدر الكافي لانشاء واستخدام هذه المراكز. وفي بعضها الآخر قد يصادف الأفراد أو المؤسسات عنتا في الحصول على عملات أجنبية تمكن من استيراد الأجهزة والمعدات، أو تعوق الراغبين في انشاء هذه المراكز من الحصول على المطبوعات التي تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات، وقد يكون لقيود الاستيراد التي تضعها بعض الدول دور هام في ذلك.

٣/٢/٤ (٠) وقد يكون للحواجز اللغوية دور واضح في عدم انشاء مراكز المعلومات، ذلك أن مصادرها قد تكون في لغات أخرى غير تلك التي يهتم بها أبناء بعض البلاد العربية، والتي برزت أقطارها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها اليابان والصين.

٣/٤ التوسع في انشاء واستخدام مراكز المعلومات القطرية ووحدات المعلومات المتخصصة، ووضع الخطط للتعاون والتنسيق بينها :

١/٣/٤ على الرغم مما يواجه انشاء مركز قومي للمعلومات في الوقت الحاضر من صعوبات وعوائق الا أن ثمة خطوة على طريق تحقيق هذه الصيغة المطلوبة من التعاون والتنسيق وهي تتمثل

في التوسع في انشاء واستخدام مراكز المعلومات القطرية ووحدات المعلومات المتخصصة، ووضع الخطط العربية الشاملة للتعاون والتنسيق بينها. وهذه المراكز، أو الوحدات المتخصصة تقوم بتجميع وتنظيم وحفظ البيانات وبثها، كما تجيب عن الاستفسارات التي تطلب منها، أي تقديم البيانات المحددة في موضوع معين، وعندما يزداد عددها يمكن أن يتم فيما بينها تعاون وتنسيق في المستقبل.

٢/٣/٤ كذلك تنشأ فيها مكتبات ذات أهداف متعددة، منها المكتبة المرجعية التي تقوم على أساس توفير الموجزات الارشادية، والأدلة الموضوعية، والكتب الاساسية، والتي تشكل الأساس الذي تعتمد عليه هذه الخدمة الأولى للمراكز، كما أنها يمكن أن تستعمل من جانب المستفيدين مباشرة. ومنها كذلك مكتبة معلومات البحوث التي تضم نشرات وخدمات الاستخلاص والمراجعات العلمية. وكذلك مكتبة الدوريات التي تضم الدوريات الجارية التي يتم تحديدها وفقا لطلبات المستفيدين، أو وفقا للقطاعات التي تحظى بخدمات موجهة.

٣/٣/٤ كما يمكن أن تقوم هذه المراكز بخدمة توفير الوثائق، ويقصد بها تزويد المستفيدين بالوثائق الأولية، والتي يتم تحديدها بوساطتهم أو بوساطة المختصين في المركز.

٤/٣/٤ كما يمكنها أن تقدم خدمات الاحاطة، عن طريق مقالات موجزة تتناول التطورات «التكنولوجية» والمستخلصات الخاصة بالانتاج الفكري الحديث. وتغطي المجالات العامة في العلوم والتكنولوجيا، بالاضافة الى النشرات أو الدوريات المتعلقة بقطاعات معينة من العلوم أو بميادين خاصة من الصناعة. كما يمكن أن تقدم مستوى آخر من خدمات الاحاطة يتضمن اصدار النشرات أو التقارير أو الكتب احادية الموضوع والمعايير، وما الى ذلك من أشكال الانتاج الفكري

ويتم اعدادها وتقديمها وفقا لسمات موضوعية متفق عليها. ويكون تقديم هذا المستوى من خدمات الاحاطة لمؤسسات معينة كفرق البحث، والشركات الصناعية، وما الى ذلك.

٥/٣/٤ (٠) ويمكن أن تضاف الى أنشطة هذه المراكز القطرية العربية – في الوقت الحاضر على الأقل – عملية تحليل المعلومات. وهي عملية فنية ذات أهمية بالغة. وفي بعض الدول المتقدمة تقوم بهذه العملية مراكز مستقلة تضطلع بمسئوليات هامة هي :

أ – تجميع كل ما هو معروف حول أحد المجالات الموضوعية المتخصصة.

ب – تحليل هذه المعلومات وتقييمها.

جـ – تركيز المعلومات واختزانها في ملفات وجداول بيانات، وكذلك توصيلها الى الآخرين، عن طريق خدمات النشر والرد على الاستفسارات.

٤/٤ مقومات نجاح مراكز المعلومات القطرية العربية :

١/٤/٤ ولكي تنجح هذه المراكز في تحقيق ما يناط بها من أهداف، ينبغي أن يتوفر للمركز مجموعة من العلماء الذين يمكن حصرهم، في مجالات التخصص المختلفة على نطاق الدول العربية، والتنسيق فيما بينهم عن طريق الجمعيات العلمية المتخصصة، بحيث يمكن ربطهم بالعمل بهذه المراكز بشكل منظم. وينبغي أن يكون هؤلاء العلماء من ذوي المستويات العالية من الخبرة، والانتاج العلمي الدائب في ميادين تخصصاتهم، بحيث يمكنهم أن يقدموا المشورة الفعالة، وأن يقوموا بعملية تقويم للمعلومات. تلك العملية التي «تنطوي على التقدير الواعي لقيمة المعلومات الجديدة عن طريق التحليل والمقارنة والنقد، على ضوء المعلومات التي سبق الحصول عليها. ويتم تركيز المعلومات وتلخيصها، والاحتفاظ بها لتلبية

حاجات المستفيدين، التي تتراوح ما بين المعلومات المركزة غاية التركيز اللازمة للادارة، والمعلومات التفصيلية اللازمة للباحثين العلميين».

٢/٤/٤ كذلك ينبغي أن يتوفر لهذه المراكز مجموعات من المتخصصين الفنيين، تشمل بصفة عامة «المبرمجين، ومصممي ومحللي الأنظمة، والاستشاريين وباحثي العمليات، وغيرهم من الفنيين الذين يضعون النظم الصحيحة للاتصالات التي تساعد على وضع اسلوب تدفق المعلومات وانسيابها، وكذلك مجموعات من الفنيين الذين يصممون اسلوب نظام التغذية العكسية الذي يساعد الادارة ومستوياتها المختلفة في اتخاذ اجراءات التصحيح في الوقت المناسب».

ويمكن في الوقت الحاضر، وكمرحلة انتقالية، للكشف عن هذه المقومات، والاعداد لتعميم هذه المراكز أن تنشأ ادارة مستقلة بكل مركز عربي للبحوث تختص بتحليل المعلومات، واستخلاص النتائج التي تمثل المعارف الجديدة، واعداد المراجعات العلمية النقدية، وتجميع البيانات المقيمة تقييما نقديا، والربط والمقارنة بين مختلف أنواع البيانات، وغير ذلك من نواحي الانتاج الفكري الذي تحتاج اليه الجهات العلمية والانتاجية. وتعتبر هذه الادارات معامل لتدريب الاخصائيين، وممارسة الفنيين للأعمال التي تتطلبها مراكز المعلومات، وميدانا لعمل العلماء والباحثين المشار اليهم سابقا.

٣/٤/٤ ونظرا لاختلاف البيئة، وتمايز الأنشطة العلمية في مجالات البحث العلمي بين دول العالم العربي في الوقت الحاضر، وبما أنه لا يمكن لأية دولة من الدول مهما بلغت من الاتساع والقدرة المالية، أن تغطي كل المهام التنظيمية لمراكز المعلومات، فان من الضروري أن يقوم نوع من التخصص والتنسيق بين مراكز المعلومات القطرية العربية بحيث يختص مركز ما في

دولة معينة بتجميع البيانات الخام أو المجهزة تجهيزا جزئيا، أو النتائج التي لم تستكمل دراستها بعد، والتي تتعلق بأحد المجالات المتخصصة، والاضطلاع بمهمة البث والاتصال والارشاد حول موضوعات هذا المجال التخصصي، وذلك بهدف تحقيق التعاون والتكامل بين مراكز المعلومات القطرية، ذلك أنه ليس من الضروري، بل ليس من الممكن – كما قدمنا – أن تتكرر هذه العمليات على نطاق العالم العربي كله. ففضلا عن ضياع الوقت والمال بسبب ما قد ينشأ من تكرار في البحث، أو في جمع المعلومات، أو القيام بتحليلها حول موضوع يتكرر بحثه في مختلف الدول، فضلا عن هذا كله، قد لا تتوفر الخبرات البشرية ذات الكفاءة العالية التي يعهد اليها بهذه العملية الدقيقة، واذا توفرت في قطر عربي، قد لا تتوفر معها الأموال أو الأجهزة أو المعدات اللازمة للبحوث، ومن هنا تبدو الضرورة الملحة في البحث عن صيغ للتنسيق والتعاون العربي، والبدء بتحقيق الممكن من صيغ هذا التنسيق.

٥/٤ التنسيق والتعاون العربي في مجالات الأنشطة التوثيقية :

١/٥/٤ مهام وحدات التوثيق :

وثمة صيغة أخرى للتنسيق والتعاون العربي في مجالات الأنشطة التوثيقية تقوم على أساس أن يشتمل مركز المعلومات القطري على وحدات للتوثيق على نطاق كل دولة عربية تكون مهمتها القيام «بفرز وتقييم المصادر الأولية والثانوية للمعلومات العلمية والفنية، والتي تشمل المطبوعات والوثائق وعادة ما تستعمل نتائج الاسترجاع في (وحدات) التوثيق اما في الاجابة عن الأسئلة المخصصة التي يتقدم بها الباحثون والعلماء، واما في بث المعلومات المتخصصة بطريقة تلقائية، وفي شكل مجهز كنشر الكشافات والمستخلصات، وتقارير

الانتاج الفكري .. الخ» كذلك تقوم وحدات التوثيق بتقديم ترجمات أو نسخ مصورة من الانتاج الفكري الأصيل في مختلف العلوم وفي مجالاتها النظرية والتطبيقية.

٢/٥/٤ وتضم وحدات التوثيق على المستوى القطري ثلاث وحدات فرعية هي **وحدة المكتبة** التي تضم كل ما يتعلق بالاقتناء والفهرسة، والاختزان والصيانة، **ووحدة التوثيق** التي تقوم بتجهيز هذه المعلومات المتجمعة بين المراكز العربية المحلية، ويسهل الاعلام عنها من خلال قنوات اتصال أو مراكز اعلام عربية، تنشأ ضمن الهيئات الفرعية المنظمة في الهيكل التنظيمي لهذه المراكز كذلك تقوم **وحدة النشر** بعمليات التجميع والتحرير والاستنساخ باستخدام طرق الطباعة والتصوير «الفوتوغرافي» أو أية وسيلة أخرى لتوفير أي عدد من النسخ لتوزيعها على الباحثين، أو بثها في شتى أنحاء الدولة، أو التبادل مع مراكز التوثيق في الدول العربية الأخرى. وكذلك يمكن لوحدة النشر هذه أن ترد على أية استفسارات يتقدم بها الباحثون العرب أو العلماء العرب، أو أي عربي يرى أن له حاجة الى ما لديها من وثائق أو معلومات. كذلك يمكن لهذه الوحدة أن تتبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية التي ترى في تبادلها معها فائدة للعلم والعلماء والباحثين العرب.

ولهذه الصيغة من التنسيق والتعاون أهمية كبرى في معاونة الباحثين العرب في التعرف على ما نشر في أي مكان من العالم في مجالات اهتمامهم. كما أنها تحقق خدمة توفير الوثائق والبحوث العلمية أو الفنية المنشورة التي يمكن أن يحتاجوا اليها في أبحاثهم.

٣/٥/٤ ويمكن أن يتحقق التنسيق والتعاون العربي عن طريق انشاء الوحدات المتخصصة حسب طبيعة النشاط الفني والعلمي

المتوفر في الدول العربية المعنية، وأن يؤخذ في الاعتبار كذلك طبيعة النشاط الانتاجي في كل منها بحيث يمكن الربط والتنسيق بين أهداف هذه الوحدات التوثيقية ونشاطها، وبين النشاط الانتاجي في الوسط الاجتماعي المحيط بها. وعلى سبيل المثال يمكن أن تنشأ وحدة للتوثيق العلمي والفني في البيئة والمحيط العربي الذي يزداد فيه انتاج البترول، توجه خدماتها لصالح العاملين بالبحوث العلمية والفنية من الأفراد والمؤسسات ذات النشاط الانتاجي البترولي. ويتحقق ذلك بعد اجراء مسح شامل للمراكز المهتمة والمتخصصة بهذا الجانب من النشاط العلمي، لمعرفة ما هو موجود فعلا، وما هو في حاجة الى استكمال، على أن تكون هذه الوحدة ضمن البناء التنظيمي لأحد مراكز البحوث في احدى الدول العربية التي ينتج فيها البترول.

٦/٤ الصيغة الممكنة للتنسيق والتعاون العربي في مجال البحوث والمعلومات :

من الممكن أن تتحقق في المرحلة الحالية، وفي الظروف التي يعيش في ظلها العالم العربي في الوقت الحاضر، صيغة ممكنة للتنسيق والتعاون بين الدول العربية في انشاء واستخدام مراكز المعلومات، يتم تحقيقها بتنفيذ الخطوات التالية :

١/٦/٤ (٠) اجراء دراسات ومسوح علمية شاملة للمعاهد «والأكاديميات» الخاصة بالبحث العلمي، ومراكز البحوث القائمة حاليا للكشف عن الأنشطة العلمية والبحثية، والأجهزة الموجودة في هذه المراكز، والقوى البشرية العاملة منها، من علماء، واخصائيين وفنيين، وتخصصاتهم، وخبراتهم الميدانية والوسائل المعنية للبحوث. ويمكن أن توكل هذه المهمة الى فريق بحث عربي متعاون.

٢/٦/٤(٠) عقد المؤتمرات العلمية النوعية لهذه المراكز، بحيث يتلاقى العلماء والباحثون، ليتعارفوا ويتفاهموا حول الأهداف والمصطلحات ومجالات التخصص، وذلك بغرض الوصول الى رؤية واضحة ومشتركة لمستقبل هذه المراكز، ووضعها بالنسبة لمراكز البحوث من جهة، وعلاقتها بالهيئات العلمية الأخرى، كالجامعات ومؤسسات البحث العلمي. على أن يكون بدء هذا اللقاء منطلقا من المراكز العلمية الموجودة حاليا. ويمكن البدء بأيسر الطرق، وهو دعوة المختصين بمراكز البحوث ذات الميادين العلمية المشتركة، أو ذات النشاط المتكامل، لعقد مؤتمرات وندوات هدفها البحث في الصيغة التنفيذية للتنسيق والتعاون، والاجراء العملي لايجاد الهياكل التنظيمية لها. وعلى سبيل المثال يمكن أن تجتمع ادارات هذه الهيئات لاختيار ممثليها في هذه المؤتمرات. على أن تكون في صورة نوعية تبدأ على سبيل المثال بجمع المراكز العربية النوعية في مؤتمر واحد كما يلي :

٢/٦/٤/أ المؤتمر العربي لمراكز الدراسات والبحوث الادارية.

- مركز المغرب العربي للدراسات والأبحاث الادارية في الجزائر.
- المعهد القومي للادارة العامة – طرابلس – ليبيا.
- المركز الافريقي للتكوين والأبحاث الادارية بطنجة المغرب.
- قسم البحوث بالمعهد القومي للادارة المحلية صنعاء – اليمن الشمالي.
- معهد التنمية الادارية – قسم البحوث – موقاديشو – الصومال.
- المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري – بغداد – العراق.
- مركز تطوير الادارة والكفاية الانتاجية، الخرطوم – السودان.

- معهد الادارة العامة – ادارة البحوث، الرياض، السعودية.
- معهد الادارة العامة، قسم البحوث، عمان، الأردن.
- المعهد الفلسطيني للتنمية الادارية، في مركز التخطيط بيروت – لبنان.
- مركز البحوث والدراسات الادارية بالمدرسة القومية للادارة، تونس.
- مركز تطوير الادارة والانتاجية، دمشق، سوريا.
- مركز البحوث الادارية، بالمدرسة الوطنية للادارة نواكشوط، موريتانيا.
- المركز القومي للتطوير الاداري، بيروت، لبنان.
- قسم البحوث الادارية في معهد الادارة العامة، روى، سلطنة عمان.

وغير هذه المراكز مما هو موجود في الدول العربية.

٤/٦/٢/ب المؤتمر العربي لمراكز الدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية :

من الملاحظ أن انتشار هذه المراكز على مستوى الوطن العربي ليس على درجة كبيرة من الاتساع، ولكن الهدف يظل قائما، وهو البحث عن صيغة للتعاون بين الدول العربية تنطلق من طبيعة المناخ الاجتماعي السائد. ويمكن أن تكون بداية التنسيق والتعاون بعقد صلات بين الباحثين والخبراء في المراكز التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال. ومن الناحية التنظيمية يكون البدء كذلك بمسح شامل للنشاط البحثي والعلمي في مجالات العلوم الاجتماعية والجنائية. على أن يشتمل هذا المسح كذلك على حصر للكفاءات العلمية والبحثية المتخصصة سواء منها ما كان في مراكز البحوث، أو ما كان منها عضوا بهيئات التدريس في الجامعات العربية. على أن يصنف المتخصصون في الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية في «وحدات علمية» يتم التنسيق والتعاون العلمي فيما بينها.

ويمكن أن تكون المراكز الحالية نواة للصيغة الممكنة للتعاون والتنسيق. ويمكن كذلك أن يعقد مؤتمر يضم الخبراء والمختصين والعلماء من مختلف الأقطار العربية للبحث في وضع الخطط التفصيلية للتنسيق والتعاون ومن المراكز القائمة حاليا :

- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر
- مركز التدريب والبحوث التطبيقية في تنمية المجتمع، الرياض.
- مركز البحوث التربوية، وزارة التربية والتعليم، عدن، اليمن الجنوبية.
- المجلس القومي للبحوث، الخرطوم، السودان.
- مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية.

وغير ذلك من المراكز والمجالس القومية العاملة في ميدان العلوم الاجتماعية والجنائية.

٤/٦/٢/جـ المؤتمر العربي لمراكز البحث العلمي في مجال العلوم «والتكنولوجيا» :

ونفس الوقت يمكن تطبيقه في مجال العلوم «والتكنولوجيا» من حيث اجراء المسوح والدراسات الشاملة لنشاطها، وقوى العمل فيها، وكذلك حصر امكاناتها المادية، والأجهزة التي تعتمد عليها، ومدى ما يتوفر لها من الوسائل – ويتبع ذلك عقد المؤتمرات العلمية النوعية للعلماء والباحثين والاخصائيين في هذه المراكز ووضع الخطط التفصيلية والتنفيذية لصيغ التنسيق والتعاون من خلال انشاء الوحدات التنظيمية والهيكل التنظيمي لها. ومن بين المراكز القائمة حاليا :

- الهيئة الوطنية للبحث العلمي – الجزائر
- الهيئة القومية للبحث العلمي – طرابلس – ليبيا.

- المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، الرباط، المغرب.
- «أكاديمية» البحث العلمي، القاهرة، مصر.
- مجلس البحث العلمي، بغداد، العراق.
- المجلس القومي للبحوث، الخرطوم، السودان.
- المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا، الرياض، السعودية.
- الجهاز المركزي للمعلومات، مصر
- معهد الأبحاث العلمية، الكويت.
- مجلس البحث العلمي، عمان، الأردن.
- ادارة البحث العلمي والتقني، تونس.
- مديرية البحث العلمي، في وزارة التربية والتعليم العالي، دمشق.
- مجلس البحوث العلمية، بيروت، لبنان.

ويمكن أن تنبثق عن هذه المؤتمرات هيئات تتولى تنظيم انشاء وحدات للمعلومات في مختلف هذه المراكز، وكذلك وحدات للمعلومات على مستوى الوحدات الانتاجية ووحدات الخدمات بحيث يكون الطريق أيسر للبدء من الشكل التنظيمي البسيط في صيغ التنسيق والتعاون، ويتدرج في تركيبه حتى يصل الى الصيغة المطلوبة وهي «**المراكز القومية العربية للمعلومات**».

(٥)
مراجـــع البحـــث

(٠) مصادر ذات صلة بموضوع البحث، أمكن الاطلاع عليها والافادة منها عند اعداده :

- أثرتون، بولين، (ترجمة حشمت قاسم) **مراكز المعلومات**، وتنظيمها وادارتها وخدماتها، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٨١م.
- الهادي، محمد محمد، **الادارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات**، دار المريخ بالرياض ١٩٨٢م.
- القاضي، فؤاد، **نظم المعلومات واتخاذ القرارات في الدول العربية**، (في) مجلة الادارة العامة العدد (٢٦) يوليو ١٩٨٠م.
- زحلان، أنطوان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩م.
- كحيلة، نسيبة عبد الرحمن، **مدخل الى علم المعلومات**، دار المجمع العلمي بجدة، ١٩٧٩م.

(٠) ومن مطبوعات الهيئات والدوريات :

- بوحوش، عمار، دليل الباحث في اعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطبعة الهنداوي، عمان، الأردن ١٩٨١م.
- رسالة اليونسكو **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، عدد ٤١ ديسمبر ١٩٨٠
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف عدد (٤٤) اكتوبر ١٩٨١م.

(٠) ومن المراجع الأجنبية :

— Herman, M, Weisman, **InformationSystems,**services, andCenters,A.W. B. pub. 1972

— Joseph Becker (edit) , Interlibrary Communications and Information Networks, American Library Ass. chicago 1970

البحث الثالث

حول كيفية الربط والتنسيق بين الجهود والبرامج والأنشطة في مجالات النشر والاعلام والمؤتمرات المحليـــة والاقليميـــة والدوليـــة«١»

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. وبعـــد :

ان المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بتنظيمه لهذه الندوة، ينجز خطوة ثابتة على الطريق السليم لرسم وترسيخ المبادىء والأسس التي تكفل تنسيق الجهود بين مراكز البحث العلمية في البلاد العربية. لذا فانه من الواجب الاشادة بهذا العمل الطيب والاشارة الى فوائده .. ان مثل هذا العمل يعكس دون شك أهمية الجهود الكبيرة والمثمرة لهذا المركز وللقيادة القائمة عليه لتحقيق الأهداف التي كانت مبررا لوجوده.

وانني أقدم عميق شكري للدكتور/ فاروق مراد رئيس المركز لدعوته لهذه الندوة ولجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية لتمكيني من المشاركة فيها.

ان هذه الورقة المتواضعة التي أضعها بين يدي السادة المشاركين في هذه الندوة لا تطمع في تقديم خطة متكاملة لتحديد أساليب وأشكال الربط والتنسيق بين الجهود والبرامج والأنشطة في مجالات النشر والاعلام والمؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية، لأنني أرى أن ذلك هو شأن المشاركين جميعا في هذه الندوة .. لكني آمل أن تحمل هذه الورقة بعض الفائدة في هذا المجال.

---

١ – اعداد **د. حسين الرفاعي** – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

لقد أشار الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة في كلمة له في ملتقى العلم والتقنية الذي عقد في تونس في شهر ديسمبر من عام ١٩٨٠ لدراسة المسؤوليات المشتركة لعلماء العالم الغربي والعالم الثالث، أشار الى تقرير للعميد هارفي بروكسس من جامعة «هارفرد» بعنوان «العلم والتنمية والمجتمع- يقول فيه : ان الحالة العلمية في البلاد النامية قد وصفت بصحراء البحث العلمي وأن ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في هذه الصحراء». ويمكننا أن نضيف هنا أنه الى جانب ندرة البحوث العلمية في البلاد العربية بالمقارنة مع ما يتم فيها في الدول الصناعية المتقدمة فانها بحوث مشتتة ومبعثرة، تفتقر على أهميتها وجديتها الى ما يمكن أن ندعوه الاستراتيجية العربية في مجال البحوث العلمية.

وقبل التعرّض لهذا الهدف يجدر أن نشير الى أن هناك مرحلة أو خطوة أولية لازمة بل سابقة لكل تعاون أو تنسيق بين مراكز البحوث العلمية في الدول العربية. ان هذه المرحلة يمكن أن ندعوها «بمرحلة التعارف بين هذه المراكز». ويتم ذلك بصورة مباشرة عن طريق تبادل الزيارات بين بعض المشرفين على هذه المراكز للاطلاع عن كثب على أهداف وغايات كل منها، وللوقوف على اهتماماتها النوعية والخاصة. فالتعاون والتنسيق بمختلف مستوياته سواء كان بين أفراد عاديين أو بين مؤسسات علمية رفيعة المستوى لا يمكن أن يقوم على أسس موضوعية وفعالة دون أن يعرف كل طرف الطرف الآخر معرفة كافية.

ويكتسب هذا التعارف أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بمراكز البحث العلمي في الدول العربية ولا سيما تلك التي تتبع جامعات بعينها، فهي حديثة التأسيس عموما فمنها ما انشىء منذ فترة وجيزة جدا. ولعل الاهتمامات والأهداف الخاصة لعدد من هذه المراكز والتباين في مشاريع خططها العلمية والدراسات الأساسية التي تنكب

عليها أجهزتها العلمية قد دعم الحاجة للقيام بهذه الخطوة. حينئذ يصبح التنوع والتخصص في بعض هذه المراكز أداة فعالة لاثراء البحث العلمي من خلال التعاون والتنسيق بين خطط ومهام هذه المراكز وعلى العكس من ذلك فان انغلاق مراكز البحث العلمي على نفسها قد يعيق الى درجة خطيرة تعميق وتطوير أبعاد البحوث والدراسات العلمية فيها. فقد أصبح جليا لمختلف الباحثين والعلماء أن دراسة مشكلات التخلف والتنمية وتحليل أبعادها لا بد أن يكون حصيلة اتساق وتعاون مختلف فروع المعرفة واذا ما تم التنسيق والتعاون بين مراكز البحث المختلفة فان تجمع وتوحيد نشاطاتها العلمية يزداد غنى وعمقا من خلال تنوعها وتميزها.

ان طرح قضية التنسيق والتعاون بين مراكز البحث العلمي في الدول العربية بكامل أبعادها تجعلنا نتساءل هل هناك استراتيجية عربية للبحث العلمي ؟.

لأنه في غياب مثل هذه الاستراتيجية أو على الأقل الحدود الدنيا من السياسة العلمية المشتركة، فان الطموح والأمل الذي يعلق على قيام تنسيق بين جهود وبرامج وأنشطة مراكز البحث في الدول العربية يفتقر لكل فعالية وجدية.

ولا يتسع المقام في هذه الورقة للحديث عن محتوى هذه الاستراتيجية، ولكننا نشير بايجاز شديد أنها تنطلق من التحديات ولا سيما تلك التي تتعلق بالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في اتساقها مع الثقافة والعقيدة الاسلامية وتعميق أصالة هذه الثقافة والحفاظ عليها.

لكننا يجب أن نؤكد أنه قبل الوصول الى رسم ملامح الاستراتيجية العربية للبحث العلمي لا بد أن يتم التنسيق بين خطط ومشاريع مراكز البحوث في البلد الواحد سواء ما يتبع منها الى بعض الجامعات أو ما كانت تتمتع بوجود ذاتي مستقل. ومع أن هناك تنسيقا

وتوازنا ضمنيا بين أهداف وغايات هذه المراكز، الا أن ايجاد اطار يجمع المشرفين عليها في لقاءات دورية لمناقشة برامجهم وخططهم العلمية من شأنه أن يحكم التنسيق بينها على نحو أفضل. وتبدو فعالية هذا العمل بالتزام والتصاق البحث العلمي بخطط التنمية الوطنية.

ان انجاز هذه الخطوات على المستوى المحلي والعربي يكفل نجاح تحقيق كل أشكال التنسيق والتعاون بين مراكز البحث العلمي في البلاد العربية. ولا شك أن الوصول الى هذا الهدف الكبير يحتاج الى قطع أشواط في التنسيق والتعاون بين الدول العربية في مجالات ومستويات عديدة.

والى أن يتم الوصول الى هذا الهدف فانه لا بد من قيام مستويات من التنسيق والتعاون بين مراكز البحث العلمي العربية في مختلف مجالات اهتماماتها، ولعل هذه الندوة تعتبر في هذا السياق واحدة من السبل التي توصلنا الى الهدف انطلاقا من الاتجاه المعاكس أي الى مشارف الاستراتيجية العربية للبحوث العلمية.

.في مجال النشر والاعلام

يمكن أن يقوم كل مس مراكز البحوث العلمية بتزويد المراكز الأخرى بما يصدر عنه مس دراسات ونشرات بل وكتيبات تعرف بأهدافه وخططه وبالدراسات العلمية التي يهتم بها ويقوم بتنفيذها مثلما يطلعها على مشاريعه المستقبلية في هذا الميدان.

ولكي يحقق هذا التبادل فوائده على نحو أكمل لا بد أن يتلقى المركز ردودا مس المراكز الأخرى تحمل الملاحظات والاراء وربما المقترحات أيضا التي تفيد المركز المعني في تحقيق غاياته بدرجة أفضل، كما تمكن مس تنسيق جهوده مع جهود غيره مس المراكز، وربما تساعد هذه الاتصالات على قيام بعض الدراسات والأبحاث المشتركة التي يقوم بها مركزان أو أكثر

ولعل قيام مراكز البحث في الدول العربية بالاعلام في أقطارها عن المراكز الأخرى عس طريق مختلف وسائل الاعلام المكتوبة أو المسموعة والمرئية. وذلك بنشر المعلومات المتعلقة بأهداف وخطط هذه المراكز وكذا الدراسات والأبحاث التخصصية التي تميزها يساعد الباحثين والعلماء العرب على الاتصال بالمراكز التي تناسب اهتماماتهم وأبحاثهم فتنعكس الفائدة على الجميع.

وفي مجال النشر أيضا فقد نتج عس هذا التنسيق قيام تعاون عملي بين مركزين أو أكثر بالاشتراك بنشر بعض الدراسات الحديثة أو نشر عدد مس كتب التراث ذات الأهمية والانتشار الواسع لتوزيعها بشكل أعم في مناطق عربية متباعدة .. وقد ينتج عس تنسيق عملية معاكسة بأن ينفرد مركز ما بنشر دراسة أو مخطوط أو أثر مس الثراث اذا كان هذا المؤلف محدود التوزيع، فنبتعد بذلك عن الوقوع في الازدواجية وهدر الطاقات والامكانات لتوفيرها الى مجالات وأعمال أخرى.

وفي مجال الترجمة تستطيع مراكز البحوث العلمية في الدول العربية أن تقوم بأعمال مفيدة بالتنسيق والتعاون فيما بينها في هذا الميدان، تبعا لاهتماماتها النوعية وأهدافها، وضمن نطاق ما أسميناه آنفا بالاستراتيجية العربية للبحث العلمي. وذلك بترجمة الكثير من المؤلفات العلمية الممتازة من مختلف اللغات الى اللغة العربية. وتجدر الاشارة الى أن هذا العمل لا تقوم به مراكز البحوث والجامعات ودور النشر في الدول النامية فقط أي أنه لا يتم باتجاه واحد من «المركز الى المحيط» حسب تعبير علماء الاقتصاد والاجتماع المعاصرين، انما تقوم به مراكز البحث ودور النشر في «المركز» نفسه ..

والحضارة العربية والاسلامية لم تنغلق مطلقا على الخبرات التي كانت تتم حولها كما يعلم ذلك الجميع. وقد أعطت هذه الحضارة زادا للانسانية اقتاتت عليه قرونا طويلة. ان ثقافتنا الاسلامية العميقة – كما يقول الأستاذ بوحديبة – قد علمتنا أن هناك واجبا للعلم بالنسبة لكل رجل أو لكل امرأة مسلمة وأن هذا الواجب ليس محليا فقط بل انه واجب عالمي كذلك. لذا فان هناك واجبا على مراكز البحث العربية يلزمها بالتعريف بالثقافة والحضارة العربية والاسلامية بل وأن تقوم بدور هام في مجال الدعوة .. ان هذا الهدف يتطلب التنسيق والتعاون بين مراكز البحث لترجمة بعض الآثار والدراسات من العربية الى لغات أجنبية متعددة.

أخيرا لا بد من الاتصال بمراكز البحث العالمية التي تهتم بالثقافة والحضارة العربية والاسلامية وبالدراسات المتعلقة بالمجتمعات العربية. واننا نرى لهذا الاتصال أهمية وفائدة مضاعفة، فهو يفيد في تبادل النشرات والدراسات والتقارير العلمية. وقد تؤدي هذه الاتصالات أيضا الى تنسيق بعض الجهود لانجاز دراسات تحظى باهتمام مشترك لبعض المراكز الأجنبية والعربية على السواء. كما يمكن أن تؤدي هذه الدراسات الى الحوار الذي يفضي لمعرفة الآخر

على نحو سليم ويقضي على سوء الفهم الناجم عن جهل الآخر أو الذي يخفي نزعات عنصرية أو عرقية أو دينية لبعض مراكز البحث الأجنبية.

في مجالات المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية

لا شك أن تنظيم الندوات والمؤتمرات بمختلف مستوياتها المحلية أو العربية أو العالمية يتم تبعا لأهداف وغايات وخطط كل مركز من جهة، وتبعا لأهمية موضوعات البحث والدراسات ومدى أبعادها المحلية أو العربية أو العالمية من جهة أخرى.

وربما تكون الصيغة الأفضل لتنظيم هذه المؤتمرات هي التي تتم بالتنسيق بين مراكز البحث العلمي في الدول العربية، كأن يهتم كل مركز بالموضوعات الأكثر ملاءمة لنشاطاته. ومرة أخرى نستطيع أن نستفيد الى درجة كبيرة من التخصصات والاهتمامات الفرعية لمراكز البحث المختلفة مما يغني في النهاية الدراسات والأبحاث على المستوى المحلي والعربي معا.

وتستطيع هذه المؤتمرات ان تبلغ درجة كبيرة من النجاح بقدر ما تتمكن من طرح ومعالجة قضايا أساسية تحظي باهتمام شامل من قبل الدول العربية ومراكز البحث فيها.

ويمكن أن يأخذ التنسيق من جانب آخر صفة المشاركة الفعلية بين مركزين أو أكثر في التحضير والاعداد لمؤتمر ما الأمر الذي يساعد على نجاح أعمال هذا المؤتمر بدرجة أعلى وترتفع كذلك عملية التنسيق الى مستويات رفيعة.

ويبدو لنا أنه من المفيد كذلك عند تلقي أي مركز من مراكز البحوث العربية الدعوة لحضور مؤتمر عالمي ذي أهمية عامة أن يقوم هذا المركز عقب مشاركته بهذا المؤتمر بتزويد المراكز العربية الأخرى المهتمة بموضوع الدراسة في المؤتمر المشار اليه، بنسخة من تقريره العلمي عن الأعمال والدراسات التي عرضت فيه والوثائق الخاصة به والنتائج التي تم الوصول اليها.

أخيرا لضمان نجاح عملية التنسيق بين مراكز البحث المحلية والاقليمية في البلاد العربية في سائر المجالات التي عرضتها هذه

الورقة فانني أقترح تشكيل لجنتين من المشرفين على مراكز البحوث في الدول العربية وهما :

أ - لجنة محلية على مستوى البلد الواحد تجمع ممثلين عن مختلف مراكز البحوث العلمية فيه في اجتماعات دورية ولتكن نصف سنوية وتهتم هذه اللجنة من ضمن ما تهتم به بالتنسيق بين خطط وأعمال هذه المراكز من ابحاث ودراسات. كما تشمل الندوات والمؤتمرات التي ينظمها كل منها سواء كانت على مستوى محلي أو اقليمي أو عالمي.

ب - لجنة اقليمية على المستوى العربي تجمع ممثلين من اللجان المحلية السابقة الذكر، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار لدى تشكيلها الاهتمامات والتخصصات النوعية لمختلف مراكز البحث في كل دولة .. وربما يكون عقد اجتماع سنوي لها كافيا لتتمكن من التنسيق وتنظيم التعاون بين المراكز العربية للبحث العلمي.

وان كنت اطمع بالمزيد من التنسيق على مستوى أعلى من ذلك فانني اقترح على هذه الندوة الكريمة أن تقترح على الجهات العربية المعنية أن يشكل مجلس أعلى للبحوث العلمية في الدول العربية، يضطلع بمسؤولية رسم استراتيجية عربية في البحث العلمي، وأن يتولى كذلك مهمة انشاء مركز عربي للبحوث العلمية توزع وحداته أو أقسامه المتخصصة على عدد من الدول العربية تبعا للأولويات التي تهتم بها، والامكانات المختلفة المتاحة فيها أو أي معيار آخر يراه المجلس المقترح لازما لنجاح هذا العمل الطيب. وسوف تكون سعادة الكثيرين - وأنا منهم - سعادة غامرة لو شهدت قيام مركز هذا الصرح العلمي الكبير في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية..

وفي الختام أعتقد أن النوايا الطيبة التي جمعتنا جميعا لمعالجة هذا الموضوع الفائق الأهمية .. سوف لا تذهب دون فائدة ان شاء الله .. وأطلب من الله العلي القدير التوفيق لما فيه الخير والصلاح للجميع.

الملاحق

التوصيـــات :

١ - حصر مراكز البحوث وأقسام وادارات البحوث في الجامعات والجهات الحكومية والأهلية القائمة حاليا في الدول العربية أهدافها ومجالات تخصصها وخططها وبرامج بحوثها والقوى البشرية العاملة بها والوسائل والادارات والأجهزة المعنية للبحوث الموجودة فيها وغير ذلك من بيانات تمكن من توفير المعلومات اللازمة للتعاون والتنسيق المطلوب فيما بينها.

٢ - حصر العلماء والباحثين العاملين في مراكز البحوث القائمة والكفاءات العلمية العربية المتواجدة في الدول العربية أو خارجها بهدف الوقوف على تخصصاتهم والاستفادة من مشورتهم وأبحاثهم على نطاق العالم العربي كله.

٣ - حصر البحوث التي انجزتها مراكز البحوث في الدول العربية وكذلك الجاري اعدادها والمتضمنة في برامجها المستقبلية لامكان اصدار نشرات ببليوجغرافية دورية عنها.

٤ - عقد مؤتمرات نوعية لمراكز البحوث وذلك بدعوة المختصين بها الى لقاء مشترك بهدف الوصول الى رؤية واضحة بالنسبة لنشاطها ومستقبل البحث العلمي فيها وكذلك عقد لقاءات دورية بين المسؤولين عن مراكز البحوث لمناقشة برامجها السنوية للبحوث والعمل على التعاون والتنسيق فيما بينها.

٥ - تتوفر للعالم العربي أهداف بعيدة المدى في مجال البحوث العلمية وما يتصل بها من وحدات فرعية كمراكز للمعلومات ووحدات التوثيق لتحديد الطريق الواضح الذي يسلكه العمل التعاوني العربي في سبيل تحقيق هذه الأهداف حتى لا تتنافر الهيئات المسؤولة عن هذه المراكز في أهدافها الخاصة.

٦ - التوسع في انشاء واستخدام مراكز المعلومات ووحدات المعلومات المتخصصة في الدول العربية ووضع الخطط الشاملة للتعاون والتنسيق بينها على المستوى الاقليمي لتجميع

وتنظيم وحفظ البيانات والمعلومات وبثها.

٧ - التوسع في انشاء المكتبات المرجعية ومكتبات معلومات البحوث وانشاء وحدات لتحليل المعلومات ووحدات للتوثيق في الدول العربية كنواة لتشكيل نمط تنظيمي قومي واحد للمعلومات ذي فروع مترابطة ومتناسقة في شكل مركز قومي للمعلومات.

٨ - ان يقوم كل مركز من مراكز البحوث في الدول العربية بتزويد المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض بما يصدر عنه من دراسات ونشرات وكتيبات تعرف بأهدافه وخططه وبالبحوث العلمية التي يقوم بتنفيذها ومشاريعه وبرامجه المستقبلية بالاضافة الى تبادل النشرات والتقارير العلمية مع مراكز البحوث المماثلة.

٩ - ان تقوم مراكز البحوث العربية بالاعلام في أقطارها عن المراكز الأخرى ونشر المعلومات عنها بما يمكن من مساعدة الباحثين العرب من الاتصال بهذه المراكز

١٠ - قيام مراكز البحوث في الدول العربية بالتعاون والتنسيق في تعريب المصطلحات العلمية وفي ترجمة البحوث والدراسات ذات الاهمية العربية الى لغات أجنبية.

١١ - ان تعمل مراكز البحوث في الدول العربية والتي تشارك في حضور المؤتمرات على تزويد المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض بنسخة من التقرير العلمي عن الأعمال التي تمت في المؤتمر والدراسات والوثائق التي قدمت والنتائج التي تم التوصل اليها. هذا وقد اتفق المشاركون في الندوة على أن يتولى المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض تنفيذ التوصيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ورفع التقرير النهائي للندوة الى الجهات المختصة ومراكز البحوث في الدول العربية والعمل على متابعة تنفيذ ما جاء في هذه التوصيات.

اتفاق تعاون وتنسيق :

أبدى المشاركون في الندوة تقديرهم لقيام المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض بالدعوة الى هذه الندوة التي فتحت باب الاتصال بين مختلف الجهات المعنية بالبحوث في الدول العربية وتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق معها كما أبدوا رغبتهم في عقد مثل هذا اللقاء بصفة دورية لترسيخ أسس التعاون وتبادل الخبرات بين مراكز البحوث في الدول العربية.

وقد ناقش المشاركون في الندوة السبل العملية لضمان تنفيذ توصيات الندوة وتحقيق أهدافها واتفقوا على أطر محددة للتعاون والتنسيق بين مراكز البحوث بالدول العربية تشتمل على :

١ - ان يتولى المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض مهمة التنسيق بين مراكز البحوث في الدول العربية ومتابعة تنفيذ توصيات هذه الندوة وتزويدها بالتقرير النهائي ودعوتها للمشاركة في الاجتماعات المقبلة.

٢ - ان ينظم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في مقره في الرياض الاجتماع التالي للمسؤولين في مراكز البحوث في الدول العربية خلال شهر محرم ١٤٠٤هـ الموافق اكتوبر ١٩٨٣م على أن يعد كل مركز من مراكز البحوث المدعوة للاجتماع تقريرا يتضمن :

أ - اسماء الخبراء والباحثين والفنيين العاملين به ومؤهلاتهم وتخصصاتهم.

ب - عناوين البحوث والدراسات التي نفذت وتم نشرها.

جـ - عناوين البحوث والدراسات التي تحت التنفيذ والنشر

د - برامج ومشروعات البحوث المستقبلية حسب الخطط الموضوعة.

هـ - المعدات والأجهزة والمختبرات المتوفرة والمعنية للبحوث.

ويتم وضع جدول أعمال الاجتماع على أساس مناقشة سبل التنسيق بين برامج أعمال هذه المراكز وامكاناتها المتوفرة في اجراء البحوث والدراسات المشتركة وتبادل الخبراء والوثائق والمطبوعات.

٣ - ان يعقد المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض اجتماعات دورية لمراكز البحوث في الدول العربية مرة كل عام على الأقل.

٤ - ان يتم تبادل الخبراء والتعاون في اجراء البحوث والدراسات.

٥ - التنسيق بين برامج أعمال مراكز البحوث.

مطابع الشرق الأوسط
تلفون ٤٠٢٧٦٣٣ - الرياض

المركز العربي
للدراسات الأمنية
والتدريب